

المجلس العسكري المصري يؤكد على دور البرلمان في صياغة الدستور

■ قال أحمد أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصري الذي يتولى إدارة شؤون البلاد منذ الإطاحة بالرئيس حسني مبارك أن البرلمان وحده سيختار جمعية تأسيسية تتولى صياغة الدستور في تراجع فيما يبدو عن تصريحات سابقة لأعضاء المجلس العسكري خلال المرحلة الانتقالية. وقال حزب الحرية والعدالة ونقل عن اللواء مدوح الشاين عضو المجلس العسكري في مطلع الأسبوع قوله للفرزوني أن الجمعية الوحيدة المسؤولة عن اختيار الجمعية التأسيسية في البرلمان والعضوية في الجمعية ونشأت هذه التصريحات في صحيفة الأهرام وصف أخرى أمس وقالت صحيفة المصري أمس إن شاهين تراجع عن تصريحاته التي أنشأها في الأسبوع الماضي التي سببت زوبعة. وقالت صحيفة الأهرام عن شاهين قوله "المجلس الاستشاري الذي شكله المجلس الأعلى للقوات المسلحة والبرلمان يجب أن يكون لهم رأي في اختيار أعضاء اللجنة التأسيسية".

■.. بغداد/ وكالات

شهد العراق خلال الساعات الماضية أعمال عنف في أنحاء متفرقة أدت إلى وقوع ٨ قتلى و١٢ جريحاً على الأقل. وفي حين أعلن مصدر رسمي أن عدداً من المجموعات المسلحة سلمت سلاحها للدولة لقاء ضمانات بعدم الملاحقة الأمنية باستثناء العناصر المنزوعة في سفك الدم العراقي، تعرض مطار بغداد الدولي صباح أمس لصف صاروخي مجهول المصدر.

وأعلنت الشرطة العراقية أمس أن مسلحين اقتحموا منزلاً وقاموا بقتل أربعة أشخاص بينهم امرأة من أسرة واحدة تاجرة ريفية غربي مدينة الموصل الواقعة على بعد أربعة كيلومترات شمال بغداد.

وفي مدينة كركوك، أقامت مصادر أمنية عراقية ١١ شخصاً بينهم ستة من القوات الأمنية بينهم أربعة من عناصر الأمن الكردي.

وأوضحت المصادر أن الانفجار الأول انفجرت قرب محطة تعبئة وقود غرناطة فيما انفجرت العبوة الثانية بعد أقل من ١٠ دقائق من الانفجار الأول، وعلى بعد حوالي ٢٠ متراً ما أدى إلى إصابة ١١ شخصاً بينهم ستة من القوات الأمنية بينهم أربعة من عناصر الأمن الكردي.

وأوضحت المصادر أن الانفجار الثاني ضرب ساحة أمام مقر الشرطة العراقية في منطقة الطور التابعة لمدينة تكريت. وقالت المصادر إن مسلحين مجهولين هاجموا الأحد مقر شركة كردية لأعمال البناء في منطقة الطور وأسفر الهجوم عن مقتل اثنين من عمال البناء وولاد المهاجمون بالفرار.

ونكرت الشرطة أن مسلحين فتحوا النيران على سيارة شركة أمن عراقية خاصة مما أسفر عن مقتل أحد حراس الأمن وإصابة آخر أمس الأول في بلدة طوز خورماتو على بعد ١٧٠ كيلومتراً شمالي بغداد وفي الموصل، صرحت الشرطة بأنها عثرت على شخصيات تحمل جنسيتين أو التأكيد وتونسية في الترشح للرئاسة. واثارت المادة العاشرة المتعلقة بصلاحيات الرئيس جدلاً حاداً في البرلمان. وقاطعت الأقلية المعارضة التصويت معتبرة أن الرئيس جرد من صلاحياته لمصلحة رئيس الوزراء.

وتقضي هذه المادة بأن يعين رئيس الدولة رئيس الحكومة ويحدد بالتشاور معه السياسة الخارجية للبلاد وأن رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة لكنه لا يعين ولا يقيل كبار الضباط إلا بالتشاور مع رئيس الحكومة.

والمجلس الوطني التأسيسي في تونس/ وكالات

أقر المجلس الوطني التأسيسي التونسي أمس دستوراً موقتاً يفتح المجال أمام اختيار رئيسي الجمهورية والحكومة اللذين سيقران البلاد حتى إجراء الانتخابات العامة وإقرار دستور نهائي لتونس.

وناقش أعضاء المجلس الوطني التأسيسي الـ ٢١٧ مشروع القانون التأسيسي لتنظيم المؤقت للسلطات المكون من ٢٦ فصلاً قبل التصويت على النص بحجمه عقب خمسة أيام من المناقشات الماراتونية التي استمرت بالحدة في بعض الأحيان.

ويمنح الفترغ من هذا القانون التأسيسي وانتخاب راسي السلطة التنفيذية استئناف عمل مؤسسات الدولة بشكل شرعي بعد شهر ونصف من انتخابات ٢٣ أكتوبر وبعده ١١ شهراً من الإطاحة بنظام زين العابدين بن علي (رؤساء) وتم إقرار الدستور المؤقت بغالبية ١٤٩ صوتاً مؤيداً مقابل ٢٧ صوتاً معارضا وامتناع ٢٩ عضواً في المجلس.

وصف رئيس المجلس التأسيسي مصطفى بن جعفر إقرار الدستور المؤقت بأنه لحظة تاريخية وانطلاق لتونس الجديدة، في وقت انشد أعضاء المجلس التأسيسي النشيد الوطني وقام أعضاء الغالبية بتبادل التهاني.

وعرب بن جعفر عن فخره بقيادة المجلس الانتقالي الذي يجمع حسب قوله خيرة أبناء تونس بفضل ثورة الشعب ويحدد الدستور شروط وإجراءات ممارسة صلاحيات السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية إلى حين إجراء الانتخابات العامة وإقرار دستور جديد نهائي لتونس.

والمنتوق استمرار هذه المرحلة الانتخابية عاماً واحداً في المبدأ إلا أن أزمة مهلة زمنية لم يلاحظها الدستور كما كانت ترغب المعارضة.

واعلن بن جعفر فتح باب الترشح لرئاسة الجمهورية مشيراً إلى أن انتخاب الرئيس سيحصل بعد ظهر الاثنين.

ويحدد القانون شروط الترشح إلى الرئاسة التي من المتوقع أن تؤهل إلى منصب المرزوقي رئيس حزب المؤتمر من أجل الجمهورية (٢٩ نائباً) الذي سيعين حمادي الجبالي الرجل الثاني في حزب النهضة الإسلامي (٩٨ نائباً) رئيساً للحكومة ومن المفترض أن يخضع حكومته لامتحان تأييد المجلس التأسيسي في الأيام المقبلة.

وهذا السيناريو موضع اتفاق يضم ائتلاف الأكثرية بين حزب النهضة وحزبين يساريين هما المؤتمر من أجل الجمهورية وحزب التكتل (٢٠ نائباً) الذي يقوده مصطفى بن جعفر.

ونصت الشروط الواردة في الدستور بالخصوص على تصريح على الشرف معرف بالإعضاء يشهد من خلاله أنه تونسي مسلم في كامل لجنسية أخرى ومولود لأبوين تونسيين ويتمتع بجميع حقوقه المدنية والسياسية.

وفي مناقشات حادة وصاخبة اقترح نواب بلا جدوى السماح بترشح للسلطات التنفيذية.

مسؤول عراقي: مجموعات مسلحة تسلح سلاحها إلى السلطات الأمنية

٨ قتلى بأعمال عنف وقصف صاروخي لمطار بغداد



رغبته بالدخول في العملية السياسية جاء لتأكيد أنه لم يعد هناك مبرر لحمل السلاح. بعد الانسحاب الأميركي نهاية العام الحالي وأن من يحمل سلاحاً بعد هذا التاريخ سيحمله بوجه العراقي وليس الجنابي.

وأضاف يجب أن ينحصر حمل السلاح بيد الدولة. وذكر أن أكثر من ٩٠ بالمئة من الجامع المسلحة التحمت سواء كانت قيادات أم أفراداً وقد اندمج بعضها في العملية السياسية، وبعضها لم يندمج، وجمدت عملها وهذا لا يعد معارضة لأن هناك مشاكل قضائية تواجه البعض أبرزها الحق العمام والحق الخاص.

وتابع الخزاعي "من أبرز المشاريع التي أعلنت دخولها ضمن مشروع المصالحة الوطنية هي ولا يوجد خط أحمر إلا من استثناء الدستور وكان مطلوباً قضائياً". وأضاف هناك تخوف من قبل أشخاص يقيمون حالياً في بعض البلدان الجاورة خصوصاً أن بعضهم غادر البلاد خلال عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ وأطمئن كل عراقي مغترباً بأن الأوضاع في العراق تغيرت ولا يوجد ما يقلق بشأنه وأن أبواب الوطن مفتوحة أمامهم.

جثة موظف في مصنع أدوية ملوك للدولة مصاب بالرصاص في الرأس والصدر، بعد ساعتين من خطفه في الموصل الواقعة على بعد ٢٩٠ كيلومتراً شمالي بغداد.

في ذلك، تعرض مطار بغداد الدولي صباح أمس لخسوف صاروخي من مصدر مجهول. وقالت مصادر أمنية عراقية إن مجهولين أطلقوا أربعة صواريخ كاتيوشا مجهولة المصدر باتجاه مطار بغداد الدولي سقطت بالقرب منه دون أن تتم معرفة الخسائر البشرية والمادية التي نجمت عن سقوطها. وسمعت أصوات صفارات الإنذار تدوي داخله مع قيام طائرات مروحية بالتحليق فوقه.

من ناحية أخرى، صرح مستشار رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي لشؤون المصالحة الوطنية عامر الخزاعي، بأن عدداً من الجامع المسلحة سلمت سلاحها للدولة وهناك اتصالات مع أفراد في الأردن وسوريا لحثها على العودة والاندمج بالمجتمع المدني.

وقال الخزاعي لصحيفة الصباح العراقية الصادرة أمس إن إعلان رئيس الوزراء بشأن وجود مجاميع مسلحة أبدت

وإشطن تستفز القاعدة: الظواهري محكوم بالموت المؤجل

■.. واشنطن/ وكالات

يرى خبراء أن زعيم تنظيم القاعدة الحالي إمين الظواهري في حكم الميت سواء كان متغلاً أو مختبئاً، على الأرجح في باكستان، لأنه قد يصاب في أي لحظة بصاروخ تطلقه طائرة أمريكية بدون طيار.

فالولايات المتحدة تطارده بلا هوادة لأنها تعلم أن تصفية الظواهري الذي شارك في تأسيس القاعدة سيجري ضربة قاضية على الأرجح للقيادة المركزية لهذا التنظيم الجهادي.

وقال الطبيب النفسي مارك سيجمن العميل السابق في وكالة الاستخبارات المركزية "سي أي أي" في باكستان ومؤلف كتاب "الجهاد بدون زعيم" (البريليسر جيه) تصوروا ما يعيشه من كرب، مضيفاً "أنه قد يصاب بصاروخ في أي مكان، في النهار أو الليل، في أي وقت".

وتابع فإن بقي فترة طويلة في المكان نفسه فإنه يخاطر بإمكانية رصده. لكنه إن تحرك فإن الأمر أسوأ لأنه يصبح أكثر عرضة. أنه موقف لا يطاق.

فمع تكتف إثر الاتصال الوحيد الذي سمح له بزيارته، نجحت السي أي أي في تصديق مكان أسامة بن لادن وتفتيد الهجوم على المنزل الذي كان يقام في أوتاباها مما اتاح للقوات الأمريكية الخاصة بتصفيته في مايو الماضي في باكستان.

وهي سابقة لها بما جاسا يقضي مضجع إمين الظواهري كما يرى توماس فينهامر مدير الدراسات حول الإرهاب في المعهد الترويجي للأبحاث حول الدفاع.

وكشفت أثناء مؤتمر حول القاعدة بعد بن لادن في واشنطن "أن بن لادن كان حذراً جداً لكن كان عليه أن يبقى على حد أدنى من الاتصال مع التنظيم، ذلك كلفه حياته".

ويعتقد أن الظواهري يفعل الشيء نفسه مع مزيد من تدابير الحماية. فعليه أن يكون أكثر انتباهاً في اتصالاته. لكن لا بد من التحدث إلى أحد ليحفظ بسطوة. وفي كل مرة يقوم بذلك يجازف بحياته. فإمامة الخيار: أما الجازفة بحياته أو الاختفاء.

وأوضح "أنه يعلم أن السي أي أي تبذل كل الجهود للإسما به فهو محكوم عليه. وسيتغلب عليه غداً، أو بعد شهرين أو سنتين، لكنهم سيتغلبون عليه في النهاية".

ويبدو أن حملة الهجمات التي تقوم بها طائرات بدون طيار تابعة لسي أي أي على أهداف جهادية في باكستان فعالة بحيث التكتيك فيها غير وارد، وأن لم تتبناه الحكومة الأمريكية أو تعترف بها

■.. دمشق/

يتوجه الناخبون السوريون اليوم إلى صناديق الاقتراع لاختيار ممثليهم بمجالس الإدارة المحلية.

وتعد هذه الانتخابات أول تطبيق عملي للقرار الذي أصدره الرئيس السوري بشار الأسد والذي يعطي المجالس المحلية صلاحيات واسعة تهدف إلى الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين والنهوض بالواقع الخدمي والتنموي بما يتماشى مع الحراك الإيجابي الذي تشهده عملية الإصلاح ويلبي احتياجات المجتمع الحالية والمستقبلية.

وبقت وكالة الأنباء السورية عن رئيس اللجنة العليا للانتخابات المستشار خلف العزاوي قوله: إنه بإمكان المواطن السوري الإدلاء بصوته في مراكز الانتخاب وكله ثقة أن صوته سيذهب في الاتجاه الذي حدده بدقة.

ودعا الناخبين إلى اختيار المرشحين الكفأه وذوي السمعة الطيبة والأقدر على إيصال أصوات الناخب إلى كل الجهات وتحقيق تطلعاته وآماله... مشيراً إلى أنه لأول مرة في سوريا تتولى اللجان القضائية الإشراف الكامل على العملية الانتخابية ما يضمن نزاهتها وديمقراطيتها وحيثها.

ووفقاً لبيانات اللجنة العليا للانتخابات فإن ٤٢٨٨٩ مرشحاً سيتنافسون على ١٧٥٨٨ مقعداً مستمراً بين مجالس المحافظات والمدن والبلدان والبلديات في مختلف أنحاء سوريا.

ووفقاً لإحصاءات وزارة الإدارة المحلية يبلغ عدد المراكز الانتخابية ٩٨٤٩ مركزاً حيث يوجد في كل مركز صندوقان للاقتراع.

■.. بونيس آيرس/

أدت الرئيسة الأرجنتينية كريستينا فرديناندز دي كيرشنر أمس مراسم أداء اليمين الدستورية في الكونجرس بمشاركة رؤساء كل من البرازيل وتشيلي وأوروغواي وباراغواي وهندوراس، لتبدأ بذلك فترة رئاسية ثانية في الحكم.

وكانت دي كيرشنر (٥٨ عاماً) التي تولت رئاسة البلاد في ٢٠٠٧ فازت في الانتخابات الرئاسية التي أجريت في أكتوبر الماضي بفترة رئاسية ثانية أربعة أعوام.

■.. واشنطن/ وكالات

أقر المجلس الوطني التأسيسي التونسي أمس دستوراً موقتاً يفتح المجال أمام اختيار رئيسي الجمهورية والحكومة اللذين سيقران البلاد حتى إجراء الانتخابات العامة وإقرار دستور نهائي لتونس.

وناقش أعضاء المجلس الوطني التأسيسي الـ ٢١٧ مشروع القانون التأسيسي لتنظيم المؤقت للسلطات المكون من ٢٦ فصلاً قبل التصويت على النص بحجمه عقب خمسة أيام من المناقشات الماراتونية التي استمرت بالحدة في بعض الأحيان.

ويمنح الفترغ من هذا القانون التأسيسي وانتخاب راسي السلطة التنفيذية استئناف عمل مؤسسات الدولة بشكل شرعي بعد شهر ونصف من انتخابات ٢٣ أكتوبر وبعده ١١ شهراً من الإطاحة بنظام زين العابدين بن علي (رؤساء) وتم إقرار الدستور المؤقت بغالبية ١٤٩ صوتاً مؤيداً مقابل ٢٧ صوتاً معارضا وامتناع ٢٩ عضواً في المجلس.

وصف رئيس المجلس التأسيسي مصطفى بن جعفر إقرار الدستور المؤقت بأنه لحظة تاريخية وانطلاق لتونس الجديدة، في وقت انشد أعضاء المجلس التأسيسي النشيد الوطني وقام أعضاء الغالبية بتبادل التهاني.

وعرب بن جعفر عن فخره بقيادة المجلس الانتقالي الذي يجمع حسب قوله خيرة أبناء تونس بفضل ثورة الشعب ويحدد الدستور شروط وإجراءات ممارسة صلاحيات السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية إلى حين إجراء الانتخابات العامة وإقرار دستور جديد نهائي لتونس.

والمنتوق استمرار هذه المرحلة الانتخابية عاماً واحداً في المبدأ إلا أن أزمة مهلة زمنية لم يلاحظها الدستور كما كانت ترغب المعارضة.

واعلن بن جعفر فتح باب الترشح لرئاسة الجمهورية مشيراً إلى أن انتخاب الرئيس سيحصل بعد ظهر الاثنين.

ويحدد القانون شروط الترشح إلى الرئاسة التي من المتوقع أن تؤهل إلى منصب المرزوقي رئيس حزب المؤتمر من أجل الجمهورية (٢٩ نائباً) الذي سيعين حمادي الجبالي الرجل الثاني في حزب النهضة الإسلامي (٩٨ نائباً) رئيساً للحكومة ومن المفترض أن يخضع حكومته لامتحان تأييد المجلس التأسيسي في الأيام المقبلة.

وهذا السيناريو موضع اتفاق يضم ائتلاف الأكثرية بين حزب النهضة وحزبين يساريين هما المؤتمر من أجل الجمهورية وحزب التكتل (٢٠ نائباً) الذي يقوده مصطفى بن جعفر.

ونصت الشروط الواردة في الدستور بالخصوص على تصريح على الشرف معرف بالإعضاء يشهد من خلاله أنه تونسي مسلم في كامل لجنسية أخرى ومولود لأبوين تونسيين ويتمتع بجميع حقوقه المدنية والسياسية.

وفي مناقشات حادة وصاخبة اقترح نواب بلا جدوى السماح بترشح للسلطات التنفيذية.

■.. واشنطن/ وكالات

أقر المجلس الوطني التأسيسي التونسي أمس دستوراً موقتاً يفتح المجال أمام اختيار رئيسي الجمهورية والحكومة اللذين سيقران البلاد حتى إجراء الانتخابات العامة وإقرار دستور نهائي لتونس.

وناقش أعضاء المجلس الوطني التأسيسي الـ ٢١٧ مشروع القانون التأسيسي لتنظيم المؤقت للسلطات المكون من ٢٦ فصلاً قبل التصويت على النص بحجمه عقب خمسة أيام من المناقشات الماراتونية التي استمرت بالحدة في بعض الأحيان.

ويمنح الفترغ من هذا القانون التأسيسي وانتخاب راسي السلطة التنفيذية استئناف عمل مؤسسات الدولة بشكل شرعي بعد شهر ونصف من انتخابات ٢٣ أكتوبر وبعده ١١ شهراً من الإطاحة بنظام زين العابدين بن علي (رؤساء) وتم إقرار الدستور المؤقت بغالبية ١٤٩ صوتاً مؤيداً مقابل ٢٧ صوتاً معارضا وامتناع ٢٩ عضواً في المجلس.

وصف رئيس المجلس التأسيسي مصطفى بن جعفر إقرار الدستور المؤقت بأنه لحظة تاريخية وانطلاق لتونس الجديدة، في وقت انشد أعضاء المجلس التأسيسي النشيد الوطني وقام أعضاء الغالبية بتبادل التهاني.

وعرب بن جعفر عن فخره بقيادة المجلس الانتقالي الذي يجمع حسب قوله خيرة أبناء تونس بفضل ثورة الشعب ويحدد الدستور شروط وإجراءات ممارسة صلاحيات السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية إلى حين إجراء الانتخابات العامة وإقرار دستور جديد نهائي لتونس.

والمنتوق استمرار هذه المرحلة الانتخابية عاماً واحداً في المبدأ إلا أن أزمة مهلة زمنية لم يلاحظها الدستور كما كانت ترغب المعارضة.

واعلن بن جعفر فتح باب الترشح لرئاسة الجمهورية مشيراً إلى أن انتخاب الرئيس سيحصل بعد ظهر الاثنين.

ويحدد القانون شروط الترشح إلى الرئاسة التي من المتوقع أن تؤهل إلى منصب المرزوقي رئيس حزب المؤتمر من أجل الجمهورية (٢٩ نائباً) الذي سيعين حمادي الجبالي الرجل الثاني في حزب النهضة الإسلامي (٩٨ نائباً) رئيساً للحكومة ومن المفترض أن يخضع حكومته لامتحان تأييد المجلس التأسيسي في الأيام المقبلة.

وهذا السيناريو موضع اتفاق يضم ائتلاف الأكثرية بين حزب النهضة وحزبين يساريين هما المؤتمر من أجل الجمهورية وحزب التكتل (٢٠ نائباً) الذي يقوده مصطفى بن جعفر.

ونصت الشروط الواردة في الدستور بالخصوص على تصريح على الشرف معرف بالإعضاء يشهد من خلاله أنه تونسي مسلم في كامل لجنسية أخرى ومولود لأبوين تونسيين ويتمتع بجميع حقوقه المدنية والسياسية.

وفي مناقشات حادة وصاخبة اقترح نواب بلا جدوى السماح بترشح للسلطات التنفيذية.

■.. واشنطن/ وكالات

أقر المجلس الوطني التأسيسي التونسي أمس دستوراً موقتاً يفتح المجال أمام اختيار رئيسي الجمهورية والحكومة اللذين سيقران البلاد حتى إجراء الانتخابات العامة وإقرار دستور نهائي لتونس.

وناقش أعضاء المجلس الوطني التأسيسي الـ ٢١٧ مشروع القانون التأسيسي لتنظيم المؤقت للسلطات المكون من ٢٦ فصلاً قبل التصويت على النص بحجمه عقب خمسة أيام من المناقشات الماراتونية التي استمرت بالحدة في بعض الأحيان.

ويمنح الفترغ من هذا القانون التأسيسي وانتخاب راسي السلطة التنفيذية استئناف عمل مؤسسات الدولة بشكل شرعي بعد شهر ونصف من انتخابات ٢٣ أكتوبر وبعده ١١ شهراً من الإطاحة بنظام زين العابدين بن علي (رؤساء) وتم إقرار الدستور المؤقت بغالبية ١٤٩ صوتاً مؤيداً مقابل ٢٧ صوتاً معارضا وامتناع ٢٩ عضواً في المجلس.

وصف رئيس المجلس التأسيسي مصطفى بن جعفر إقرار الدستور المؤقت بأنه لحظة تاريخية وانطلاق لتونس الجديدة، في وقت انشد أعضاء المجلس التأسيسي النشيد الوطني وقام أعضاء الغالبية بتبادل التهاني.

وعرب بن جعفر عن فخره بقيادة المجلس الانتقالي الذي يجمع حسب قوله خيرة أبناء تونس بفضل ثورة الشعب ويحدد الدستور شروط وإجراءات ممارسة صلاحيات السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية إلى حين إجراء الانتخابات العامة وإقرار دستور جديد نهائي لتونس.

والمنتوق استمرار هذه المرحلة الانتخابية عاماً واحداً في المبدأ إلا أن أزمة مهلة زمنية لم يلاحظها الدستور كما كانت ترغب المعارضة.

واعلن بن جعفر فتح باب الترشح لرئاسة الجمهورية مشيراً إلى أن انتخاب الرئيس سيحصل بعد ظهر الاثنين.

ويحدد القانون شروط الترشح إلى الرئاسة التي من المتوقع أن تؤهل إلى منصب المرزوقي رئيس حزب المؤتمر من أجل الجمهورية (٢٩ نائباً) الذي سيعين حمادي الجبالي الرجل الثاني في حزب النهضة الإسلامي (٩٨ نائباً) رئيساً للحكومة ومن المفترض أن يخضع حكومته لامتحان تأييد المجلس التأسيسي في الأيام المقبلة.

وهذا السيناريو موضع اتفاق يضم ائتلاف الأكثرية بين حزب النهضة وحزبين يساريين هما المؤتمر من أجل الجمهورية وحزب التكتل (٢٠ نائباً) الذي يقوده مصطفى بن جعفر.

ونصت الشروط الواردة في الدستور بالخصوص على تصريح على الشرف معرف بالإعضاء يشهد من خلاله أنه تونسي مسلم في كامل لجنسية أخرى ومولود لأبوين تونسيين ويتمتع بجميع حقوقه المدنية والسياسية.

وفي مناقشات حادة وصاخبة اقترح نواب بلا جدوى السماح بترشح للسلطات التنفيذية.

■.. واشنطن/ وكالات

أقر المجلس الوطني التأسيسي التونسي أمس دستوراً موقتاً يفتح المجال أمام اختيار رئيسي الجمهورية والحكومة اللذين سيقران البلاد حتى إجراء الانتخابات العامة وإقرار دستور نهائي لتونس.

وناقش أعضاء المجلس الوطني التأسيسي الـ ٢١٧ مشروع القانون التأسيسي لتنظيم المؤقت للسلطات المكون من ٢٦ فصلاً قبل التصويت على النص بحجمه عقب خمسة أيام من المناقشات الماراتونية التي استمرت بالحدة في بعض الأحيان.

ويمنح الفترغ من هذا القانون التأسيسي وانتخاب راسي السلطة التنفيذية استئناف عمل مؤسسات الدولة بشكل شرعي بعد شهر ونصف من انتخابات ٢٣ أكتوبر وبعده ١١ شهراً من الإطاحة بنظام زين العابدين بن علي (رؤساء) وتم إقرار الدستور المؤقت بغالبية ١٤٩ صوتاً مؤيداً مقابل ٢٧ صوتاً معارضا وامتناع ٢٩ عضواً في المجلس.

وصف رئيس المجلس التأسيسي مصطفى بن جعفر إقرار الدستور المؤقت بأنه لحظة تاريخية وانطلاق لتونس الجديدة، في وقت انشد أعضاء المجلس التأسيسي النشيد الوطني وقام أعضاء الغالبية بتبادل التهاني.

وعرب بن جعفر عن فخره بقيادة المجلس الانتقالي الذي يجمع حسب قوله خيرة أبناء تونس بفضل ثورة الشعب ويحدد الدستور شروط وإجراءات ممارسة صلاحيات السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية إلى حين إجراء الانتخابات العامة وإقرار دستور جديد نهائي لتونس.

والمنتوق استمرار هذه المرحلة الانتخابية عاماً واحداً في المبدأ إلا أن أزمة مهلة زمنية لم يلاحظها الدستور كما كانت ترغب المعارضة.

واعلن بن جعفر فتح باب الترشح لرئاسة الجمهورية مشيراً إلى أن انتخاب الرئيس سيحصل بعد ظهر الاثنين.

ويحدد القانون شروط الترشح إلى الرئاسة التي من المتوقع أن تؤهل إلى منصب المرزوقي رئيس حزب المؤتمر من أجل الجمهورية (٢٩ نائباً) الذي سيعين حمادي الجبالي الرجل الثاني في حزب النهضة الإسلامي (٩٨ نائباً) رئيساً للحكومة ومن المفترض أن يخضع حكومته لامتحان تأييد المجلس التأسيسي في الأيام المقبلة.

وهذا السيناريو موضع اتفاق يضم ائتلاف الأكثرية بين حزب النهضة وحزبين يساريين هما المؤتمر من أجل الجمهورية وحزب التكتل (٢٠ نائباً) الذي يقوده مصطفى بن جعفر.

ونصت الشروط الواردة في الدستور بالخصوص على تصريح على الشرف معرف بالإعضاء يشهد من خلاله أنه تونسي مسلم في كامل لجنسية أخرى ومولود لأبوين تونسيين ويتمتع بجميع حقوقه المدنية والسياسية.

وفي مناقشات حادة وصاخبة اقترح نواب بلا جدوى السماح بترشح للسلطات التنفيذية.

■.. واشنطن/ وكالات

أقر المجلس الوطني التأسيسي التونسي أمس دستوراً موقتاً يفتح المجال أمام اختيار رئيسي الجمهورية والحكومة اللذين سيقران البلاد حتى إجراء الانتخابات العامة وإقرار دستور نهائي لتونس.

وناقش أعضاء المجلس الوطني التأسيسي الـ ٢١٧ مشروع القانون التأسيسي لتنظيم المؤقت للسلطات المكون من ٢٦ فصلاً قبل التصويت على النص بحجمه عقب خمسة أيام من المناقشات الماراتونية التي استمرت بالحدة في بعض الأحيان.

ويمنح الفترغ من هذا القانون التأسيسي وانتخاب راسي السلطة التنفيذية استئناف عمل مؤسسات الدولة بشكل شرعي بعد شهر ونصف من انتخابات ٢٣ أكتوبر وبعده ١١ شهراً من الإطاحة بنظام زين العابدين بن علي (رؤساء) وتم إقرار الدستور المؤقت بغالبية ١٤٩ صوتاً مؤيداً مقابل ٢٧ صوتاً معارضا وامتناع ٢٩ عضواً في المجلس.

وصف رئيس المجلس التأسيسي مصطفى بن جعفر إقرار الدستور المؤقت بأنه لحظة تاريخية وانطلاق لتونس الجديدة، في وقت انشد أعضاء المجلس التأسيسي النشيد الوطني وقام أعضاء الغالبية بتبادل التهاني.

وعرب بن جعفر عن فخره بقيادة المجلس الانتقالي الذي يجمع حسب قوله خيرة أبناء تونس بفضل ثورة الشعب ويحدد الدستور شروط وإجراءات ممارسة صلاحيات السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية إلى حين إجراء الانتخابات العامة وإقرار دستور جديد نهائي لتونس.

والمنتوق استمرار هذه المرحلة الانتخابية عاماً واحداً في المبدأ إلا أن أزمة مهلة زمنية لم يلاحظها الدستور كما كانت ترغب المعارضة.

واعلن بن جعفر فتح باب الترشح لرئاسة الجمهورية مشيراً إلى أن انتخاب الرئيس سيحصل بعد ظهر الاثنين.

ويحدد القانون شروط الترشح إلى الرئاسة التي من المتوقع أن تؤهل إلى منصب المرزوقي رئيس حزب المؤتمر من أجل الجمهورية (٢٩ نائباً) الذي سيعين حمادي الجبالي الرجل الثاني في حزب النهضة الإسلامي (٩٨ نائباً) رئيساً للحكومة ومن المفترض أن يخضع حكومته لامتحان تأييد المجلس التأسيسي في الأيام المقبلة.

وهذا السيناريو موضع اتفاق يضم ائتلاف الأكثرية بين حزب النهضة وحزبين يساريين هما المؤتمر من أجل الجمهورية وحزب التكتل (٢٠ نائباً) الذي يقوده مصطفى بن جعفر.

ونصت الشروط الواردة في الدستور بالخصوص على تصريح على الشرف معرف بالإعضاء يشهد من خلاله أنه تونسي مسلم في كامل لجنسية أخرى ومولود لأبوين تونسيين ويتمتع بجميع حقوقه المدنية والسياسية.

وفي مناقشات حادة وصاخبة اقترح نواب بلا جدوى السماح بترشح للسلطات التنفيذية.

«روسيا الموحدة» يحقق فوزاً مستحقاً في الانتخابات البرلمانية الروسية



■.. واشنطن/ وكالات

أقر المجلس الوطني التأسيسي التونسي أمس دستوراً موقتاً يفتح المجال أمام اختيار رئيسي الجمهورية والحكومة اللذين سيقران البلاد حتى إجراء الانتخابات العامة وإقرار دستور نهائي لتونس.

وناقش أعضاء المجلس الوطني التأسيسي الـ ٢١٧ مشروع القانون التأسيسي لتنظيم المؤقت للسلطات المكون من ٢٦ فصلاً قبل التصويت على النص بحجمه عقب خمسة أيام من المناقشات الماراتونية التي استمرت بالحدة في بعض الأحيان.

ويمنح الفترغ من هذا القانون التأسيسي وانتخاب راسي السلطة التنفيذية استئناف عمل مؤسسات الدولة بشكل شرعي بعد شهر ونصف من انتخابات ٢٣ أكتوبر وبعده ١١ شهراً من الإطاحة بنظام زين العابدين بن علي (رؤساء) وتم إقرار الدستور المؤقت بغالبية ١٤٩ صوتاً مؤيداً مقابل ٢٧ صوتاً معارضا وامتناع ٢٩ عضواً في المجلس.

وصف رئيس المجلس التأسيسي مصطفى بن جعفر إقرار الدستور المؤقت بأنه لحظة تاريخية وانطلاق لتونس الجديدة، في وقت انشد أعضاء المجلس التأسيسي النشيد الوطني وقام أعضاء الغالبية بتبادل التهاني.

وعرب بن جعفر عن فخره بقيادة المجلس الانتقالي الذي يجمع حسب قوله خيرة أبناء تونس بفضل ثورة الشعب ويحدد الدستور شروط وإجراءات ممارسة صلاحيات السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية إلى حين إجراء الانتخابات العامة وإقرار دستور جديد نهائي لتونس.

والمنتوق استمرار هذه المرحلة الانتخابية عاماً واحداً في المبدأ إلا أن أزمة مهلة زمنية لم يلاحظها الدستور كما كانت ترغب المعارضة.

واعلن بن جعفر فتح باب الترشح لرئاسة الجمهورية مشيراً إلى أن انتخاب الرئيس سيحصل بعد ظهر الاثنين.

ويحدد القانون شروط الترشح إلى الرئاسة التي من المتوقع أن تؤهل إلى منصب المرزوقي رئيس حزب المؤتمر من أجل الجمهورية (٢٩ نائباً) الذي سيعين حمادي الجبالي الرجل الثاني في حزب النهضة الإسلامي (٩٨ نائباً) رئيساً للحكومة ومن المفترض أن يخضع حكومته لامتحان تأييد المجلس التأسيسي في الأيام المقبلة.

وهذا السيناريو موضع اتفاق يضم ائتلاف الأكثرية بين حزب النهضة وحزبين يساريين هما المؤتمر من أجل الجمهورية وحزب التكتل (٢٠ نائباً) الذي يقوده مصطفى بن جعفر.

ونصت الشروط الواردة في الدستور بالخصوص على تصريح على الشرف معرف بالإعضاء يشهد من خلاله أنه تونسي مسلم في كامل لجنسية أخرى ومولود لأبوين تونسيين ويتمتع بجميع حقوقه المدنية والسياسية.

وفي مناقشات حادة وصاخبة اقترح نواب بلا جدوى السماح بترشح للسلطات التنفيذية.

■.. واشنطن/ وكالات

أقر المجلس الوطني التأسيسي التونسي أمس دستوراً موقتاً يفتح المجال أمام اختيار رئيسي الجمهورية والحكومة اللذين سيقران البلاد حتى إجراء الانتخابات العامة وإقرار دستور نهائي لتونس.

وناقش أعضاء المجلس الوطني التأسيسي الـ ٢١٧ مشروع القانون التأسيسي لتنظيم المؤقت للسلطات المكون من ٢٦ فصلاً قبل التصويت على النص بحجمه عقب خمسة أيام من المناقشات الماراتونية التي استمرت بالحدة في بعض الأحيان.

ويمنح الفترغ من هذا القانون التأسيسي وانتخاب راسي السلطة التنفيذية استئناف عمل مؤسسات الدولة بشكل شرعي بعد شهر ونصف من انتخابات ٢٣ أكتوبر وبعده ١١ شهراً من الإطاحة بنظام زين العابدين بن علي (رؤساء) وتم إقرار الدستور المؤقت بغالبية ١٤٩ صوتاً مؤيداً مقابل ٢٧ صوتاً معارضا وامتناع ٢٩ عضواً في المجلس.

وصف رئيس المجلس التأسيسي مصطفى بن جعفر إقرار الدستور المؤقت بأنه لحظة تاريخية وانطلاق لتونس الجديدة، في وقت انشد أعضاء المجلس التأسيسي النشيد الوطني وقام أعضاء الغالبية بتبادل التهاني.

وعرب بن جعفر عن فخره بقيادة المجلس الانتقالي الذي يجمع حسب قوله خيرة أبناء تونس بفضل ثورة الشعب ويحدد الدستور شروط وإجراءات ممارسة صلاحيات السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية إلى حين إجراء الانتخابات العامة وإقرار دستور جديد نهائي لتونس.

والمنتوق استمرار هذه المرحلة الانتخابية عاماً واحداً في المبدأ إلا أن أزمة مهلة زمنية لم يلاحظها الدستور كما كانت ترغب المعارضة.

واعلن بن جعفر فتح باب الترشح لرئاسة الجمهورية مشيراً إلى أن انتخاب الرئيس سيحصل بعد ظهر الاثنين.

ويحدد القانون شروط الترشح إلى الرئاسة التي من المتوقع أن تؤهل إلى منصب المرزوقي رئيس حزب المؤتمر من أجل الجمهورية (٢٩ نائباً) الذي سيعين حمادي الجبالي الرجل الثاني في حزب النهضة الإسلامي (٩٨ نائباً) رئيساً للحكومة ومن المفترض أن يخضع حكومته لامتحان تأييد المجلس التأسيسي في الأيام المقبلة.

وهذا السيناريو موضع اتفاق يضم ائتلاف الأكثرية بين حزب النهضة وحزبين يساريين هما المؤتمر من أجل الجمهورية وحزب التكتل (٢٠ نائباً) الذي يقوده مصطفى بن جعفر.

ونصت الشروط الواردة في الدستور بالخصوص على تصريح على الشرف معرف بالإعضاء يشهد من خلاله أنه تونسي مسلم في كامل لجنسية أخرى ومولود لأبوين تونسيين ويتمتع بجميع حقوقه المدنية والسياسية.

وفي مناقشات حادة وصاخبة اقترح نواب بلا جدوى السماح بترشح للسلطات التنفيذية.

■.. واشنطن/ وكالات

أقر المجلس الوطني التأسيسي التونسي أمس دستوراً موقتاً يفتح المجال أمام اختيار رئيسي الجمهورية والحكومة اللذين سيقران البلاد حتى إجراء الانتخابات العامة وإقرار دستور نهائي لتونس.

وناقش أعضاء المجلس الوطني التأسيسي الـ ٢١٧ مشروع القانون التأسيسي لتنظيم المؤقت للسلطات المكون من ٢٦ فصلاً قبل التصويت على النص بحجمه عقب خمسة أيام من المناقشات الماراتونية التي استمرت بالحدة في بعض الأحيان.

ويمنح الفترغ من هذا القانون التأسيسي وانتخاب راسي السلطة التنفيذية استئناف عمل مؤسسات الدولة بشكل شرعي بعد شهر ونصف من انتخابات ٢٣ أكتوبر وبعده ١١ شهراً من الإطاحة بنظام زين العابدين بن علي (رؤساء) وتم إقرار الدستور المؤقت بغالبية ١٤٩ صوتاً مؤيداً مقابل ٢٧ صوتاً معارضا وامتناع ٢٩ عضواً في المجلس.

وصف رئيس المجلس التأسيسي مصطفى بن جعفر إقرار الدستور المؤقت بأنه لحظة تاريخية وانطلاق لتونس الجديدة، في وقت انشد أعضاء المجلس التأسيسي النشيد الوطني وقام أعضاء الغالبية بتبادل التهاني.

وعرب بن جعفر عن فخره بقيادة المجلس الانتقالي الذي يجمع حسب قوله خيرة أبناء تونس بفضل ثورة الشعب ويحدد الدستور شروط وإجراءات ممارسة صلاحيات السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية إلى حين إجراء الانتخابات العامة وإقرار دستور جديد نهائي لتونس.

والمنتوق استمرار هذه المرحلة الانتخابية عاماً واحداً في المبدأ إلا أن أزمة مهلة زمنية لم يلاحظها الدستور كما كانت ترغب المعارضة.

واعلن بن جعفر فتح باب الترشح لرئاسة الجمهورية مشيراً إلى أن انتخاب الرئيس سيحصل بعد ظهر الاثنين.

ويحدد القانون شروط الترشح إلى الرئاسة التي من المتوقع أن تؤهل إلى منصب المرزوقي رئيس حزب المؤتمر من أجل الجمهورية (٢٩ نائباً) الذي سيعين حمادي الجبالي الرجل الثاني في حزب النهضة الإسلامي (٩٨ نائباً) رئيساً للحكومة ومن المفترض أن يخضع حكومته لامتحان تأييد المجلس التأسيسي في الأيام المقبلة.

وهذا السيناريو موضع اتفاق يضم ائتلاف الأكثرية بين حزب النهضة وحزبين يساريين هما المؤتمر من أجل الجمهورية وحزب التكتل (٢٠ نائباً) الذي يقوده مصطفى بن جعفر.

ونصت الشروط الواردة في الدستور بالخصوص على تصريح على الشرف معرف بالإعضاء يشهد من خلاله أنه تونسي مسلم في كامل لجنسية أخرى ومولود لأبوين تونسيين ويتمتع بجميع حقوقه المدنية والسياسية.

وفي مناقشات حادة وصاخبة اقترح نواب بلا جدوى السماح بترشح للسلطات التنفيذية.